

ومن ناقل القول: ليس الغرض هنا هو القيام بدراسة تفصيلية لهذه النماذج، بل اعطاء بعض اللامحات الاساسية لها، مع مراعاة استمرار الجهودات لتطوير بعض هذه النماذج.

نموذج «الحل الاقليمي»

يرتدي هذا النموذج أهميته، في سياق تناوله لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، المتميز بطابعه الزراعي وبوحداته الاقتصادية المبعثرة، وبقوة عمله غير المنظمة في ارتباطه باقتصاد اسرائيلي منظم للغاية، يتميز بقطاع صناعي متطور وبمستوى معقد من التكنولوجيا. وهكذا، فإن الآثار التوسعية للحل الاقليمي المنشود يمكن ان تفيد الاقتصاد الاقفر. ففي الاجل القصير، تتسع فرص العمل، ويرتفع الدخل، وتتسارع معدلات النمو، كمحصلة للتفاعل مع الاقتصاد المتقدم.

وعلى الرغم من ان احداً من اصحاب هذا النموذج لم يستخدم أي قياس تاريخي دقيق ينطبق على هذا الوضع الناشئ بين مناطق مرتفعة الدخل وكثيفة السكان ومناطق ذات فائض عمل، الا ان هناك امثلة عديدة لمثل هذه العلاقة الاقتصادية التي نشأت بين ايرلندا وبريطانيا، وبورتوريكو والولايات المتحدة، الخ، كافية في دلالاتها.

على هذا الصعيد، يتصدى سيمحا بحيري، بصفة اساسية، لطرح هذا النموذج. فهو يرى «ان هناك سيناريوهين بديلين ممكنين، لا يواجهان اسرائيل وفلسطين وحدهما فحسب، بل والاردن أيضاً، وهما: الهيمنة الاسرائيلية (الاتحاد المفروض)، أو الدولة المستقلة^(١). وانطلاقاً من هذا التحديد، يؤكد بحيري ان اعتماد السيناريو الاول، القائم على تصور استمرار السياسات الحكومية الاسرائيلية الراهنة في عملية الضم للضفة الغربية وقطاع غزة، والاستمرار في بناء المستوطنات اليهودية في تلك المناطق، فان التعبير الوحيد، في هذا السياق، هو منح السكان شكلاً من «الحكم الذاتي»، واقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، في نهاية الامر، مع ابقاء روابط اقتصادية متكاملة مع اسرائيل.

وفي ضوء هذه الرؤية، ينطلق بحيري ليحدد لنا عناصر هذا السيناريو، المرتهن باستمرار تقوية اواصر التعاون الاقتصادي لهذه المناطق مع اسرائيل، بالترافق مع التوسع المتعاظم في بناء المستوطنات اليهودية. وبهذا «يصبح عرب اسرائيل الكبري' حوالي ٤٠ بالمئة من اجمالي السكان، ويتزايدون بنسب أعلى من الموالادات الاسرائيلية؛ مع العلم بأن اماكن تهجير السكان لن يؤخذ في الاعتبار، كخيار قائم». وهكذا، يرتفع عدد السكان اليهود في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) في هذا السيناريو، من حدود ٤٠ ألف مستوطن في العام ١٩٨٥، الى أكثر من ١٢٠ ألف مستوطن في العام ١٩٩٥ (أي حوالي ثمانية آلاف مستوطن، زيادة كل سنة)؛ فيصبح، عند ذلك، سكان اسرائيل حوالي ٦,٦٢ ملايين نسمة، أربعة ملايين أو ٦٠ بالمئة منهم يهود؛ ويغدو التعامل الاقتصادي مع الاردن والعالم العربي في أدنى درجاته، لاعتبارات سياسية؛ إضافة الى ان بلداناً قليلة في العالم سوف تعترف بمثل هذه الوضعية؛ وربما تؤثر في علاقات اسرائيل مع معظم البلدان التي تمد يد المعونة اليها، أو التي تتعامل تجارياً معها؛ بالترافق، طبعاً، مع تزايد حجم تخصيصات موازنة الدفاع التي سوف تغدو أكثر من النمو الاقتصادي (النتائج القومي الاجمالي ٣,٥ بالمئة، والدفاع أربعة بالمئة)^(٢).

وازاء هذه «المخاطر» المحتملة، تنطلق خطوط السيناريو الثاني المقترح من افكار مركزية مؤداها «ان احتفاظ اسرائيل بالاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، قد تنطوي على تكاليف